محكمة إماراتية تغرم وزير العمل السعودي 45 مليون دولار في قضية نصب واحتيال

التغيير

أصدرت محكمة إماراتية حكما بتغريم وزير العمل في المملكة "أحمد الراجحي" بمبلغ 45 مليون دولار، لصالح رجل الأعمال الفلسطيني الكندي "عمر عايش" في القضية 127/2017، المعروفة بقضية "شركة تعمير القابضة للاستثمار"، التي كانت مملوكة بالكامل لـ "عايش" وأرغمه أبناء الراجحي بالتواطؤ مع مسؤولين إماراتيين على بيع 75% منها.

ونص حكم المحكمة الابتدائية بمدينة دبي، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر/تشرين الثاني، بتحميل "الراجحي" قيمة فائدة على مبلغ الغرامة بواقع 9% سنويا، تبدأ من تاريخ 12 مارس/آذار 2017 وحتى تمام السداد.

كما ألزمت المحكمة "الراجحي" بأن يدفع لـ"عايش" تعويضا عن الأضرار المادية والمعنوية قدره 2.8 مليون دولار.

واعتبر "عايش" أن الحكم "يفتح الباب واسعا أمام الملاحقة الجنائية لأحمد الراجحي وأشقائه"، مضيفا: "مع أنه جاء بمبلغ أقل بكثير مما توقعت، إلا أنه يمثل انتصارا كبيرا للعدالة في مواجهة الفساد والظلم".

وأضاف: "بصدور هذا الحكم، فإن مؤسسة العدالة الدولية في واشنطن باتت اليوم قادرة على تقديم ملف متكامل ضد أحمد الراجحي كاف لإدانته ومحاسبته على فساده من قِبل هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة (نزاهة)".

وكان "عايش" قد أكد، في وقت سابق، أن "قضية (تعمير) تعتبر قضية رأي عام، لأن المتورطين في هذه القضية هم شخصيات عامة، على رأسهم الراجحي، ولأن عدد الضحايا كبير وبالمئات ومن كل دول العالم، بالإضافة إلى تواطؤ وتورط أكثر من جهة وشخصية عامة (إماراتية ومن المملكة ايضاً) مسؤولة مع الفاسدين، فضلا عن أن (بنك الخليج الدولي) المملوك لحكومة آل سعود أصبح متورطا وطرفا في القضية، من خلال الإدلاء بأقوال كاذبة في المحكمة؛ للتغطية على فساد واحتيال وزير العمل".

وأشار إلى أنه سيُقدّم لرئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة "مازن الكهموس" ملفا كاملا عن تورط (بنك الخليج الدولي) ودوره في الإدلاء بشهادات ومعلومات غير صحيحة بالمحكمة للتغطية على فساد الراجحي، مؤكدا: "سنطلب منهم القيام بدورهم في التحقيق في هذا الفساد، ولن أتردد في ملاحقة هذا البنك قضائيا في أماكن مختلفة، ومنها أمريكا، كوني مُقيما بها، ولكون البنك لديه فروع هناك".

وكانت مؤسسة العدالة الدولية قد أفادت، في سبتمبر/أيلول الماضي، بأنها حصلت على وثائق سرية تكشف تفاصيل خطة نهب أصول شركة "تعمير" والاستيلاء على حصة الشريك المؤسس (عايش) وأموال مئات العملاء، بقيادة "عبدا الراجحي"و شقيقه، وزير العمل في المملكة.

وتأسست شركة تعمير العقارية في دبي عام 2003 على يد رجل الأعمال الكندي "عمر عايش"، واشتهرت كواحدة من أكبر شركات التطوير العقاري في الشرق الأوسط، خاصة بعد تطويرها برج Tower Princess في دبي، وهو أطول برج سكني في العالم وفقا لموسوعة جينيس للأرقام القياسية.